قطر تشتري حصة في شركة صينية بـ 990 مليون دولار

هونغ كونغ ـ رويترز: وافق جهاز قطر للاستثمار على شراء حصة من شركة «إتش كيه إلكتريك إنفسمنت» التابعة لمؤسسة «باور أسيتس هولدنجز» مقابل 990 مليون دولار أميركي، وذلك في إطار سعي قطر لزيادة استثماراتها في آسيا.
وقد أعلنت المؤسسة الصينية في بيان صحافي امس أن صندوق الثروة السيادي القطري سيستحوذ على 16,5٪ من الشركة المملوكة للملياردير «لي كا شينج». وتأتي هذه الصفقة ضمن التخطيط القطري لاستثمار نحو 20 مليار دولار في آسيا خلال الأعوام الخمسة المقبلة، بالإضافة إلى توسيع التواجد في بكين، ونيودلهي.

المستورد باليورو هو الفائز دائماً.. «مصائب قوم عند قوم فوائد»

أي تاجر كويتي ربح من حرب العملات؟

أدنى مستوى للدينار مقابل الدولار عند 304 فلوس

الدينار يرتفع 7٪ مقابل اليورو منذ بداية 2015

المحلل المالي

يواجه التجار المستوردون للسلع والخدمات من الأسواق الأميركية والبريطانية والسويسرية زيادة في أسعار هذه السلع والمنتجات هذا العام، حيث ضعف سعر صرف الدينار أمام عدد من العملات الرئيسية كالدولار والجنية الاسترليني والفرنك السويسري. وفي سياق الملف عن حرب العملات الذي بدأته «الأنباء» أمس، ومن المستفيد منه في الكويت، فإن تاجر الجملة والتجزئة سيدفع اكثر للبضائع من الاسواق اعلاه، خصوصا بالدولار، اذ يسجل حاليا أدنى مستوى له عند سعر صرف 3,3 دولارات لكل دينار أو ما يعادل 304 فلوس للدولار. ويؤدي ارتفاع أسعار هذه السلع والمنتجات المستوردة والمسعرة بالدولار الى زيادة التضخم المستورد على أسعار المستهلك في الكويت، علما أن مؤشر أسعار المستهلك ارتفع خلال أبريل الماضي إلى 3,4٪ على اساس سنوي بالمقارنة مع 3٪ لعام 2014.

ويبدو أن التجار والمستوردين من الدول الأوروبية هم الاكثر استفادة حاليا، حيث يسجل اليورو اضعف مستوياته أمام الدينار بسعر صرف حاليا 2,9 يورو لكل دينار (أي 334 فلسا لكل يورو)، وهو ما يجعل شراء السلع والمنتجات من مناطق اليورو سواء كان جملة أو تجزئة أرخص بكثير وله عوائد مربحة ومجزية للمستوردين وتجار التجزئة المحلي. وفيما يلي أبرز التفاصيل:

1 التاجر الخاسر

بعد ان وصل سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الى اعلى مستوى له خلال العامين الماضيين في شهر ابريل من عام 2014 بما يعادل 3,557 دولارات لكل دينار (281 فلسا لكل دولار)، بدأ سعر صرف الدينار مقابل الدولار بالهبوط المتواصل عن اعلى مستوياته، حيث خسر الدينار من قيمته 7,5٪ ليسجل حاليا ادنى مستوى له عند سعر صرف 3,2895 دولارات لكل دينار او ما يعادل 304 فلوس للدولار. ويجعل ضعف الدينار مقابل الدولار السلع والمنتجات المستوردة والمسعرة بالدولار اغلى على التاجر المستورد، ما يساهم في زيادة التضخم في اسعار المستهلك في الكويت بما يسمى في عالم الاقتصاد «Imported Inflation»، حيث تحتاج مبالغ اكبر من الدينار لشراء السلع والخدمات المستوردة من الولايات المتحدة الاميركية وغيرها من الاسواق الخارجية.

2 التاجر الرابح

نظرا لارتباط الدينار بالدولار بنسبة تعتبر الاكبر في سلة العملات، ولضعف سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ارتفع سعر صرف الدينار مقابل اليورو بنسبة 11٪ خلال العامين الماضيين لتسجل حاليا 2,9 يورو لكل دينار بعد أن كان سعر صرف الدينار يساوي 2,6 يورو (372 فلسا لكل يورو) قبل عامين. أما منذ بداية السنة فقد ارتفع سعر صرف الدينار مقابل اليورو بنسبة 6,7٪ بينما وصل إلى أعلى مستوى له في 16 مارس 2015 عند سعر 3,2 يورو لكل دينار (316 فلسا لكل يورو).

هذا الارتفاع في سعر صرف الدينار بدوره يرفع القدرة الشرائية للعملة الوطنية في الأنفاق على السلع والخدمات المسعرة باليورو المستوردة إلى الكويت من الأسواق الأوروبية، ما يساهم في تخفيف ضغوط التضخم في أسعار المستهلك. وبالتالي يكون سعر صرف الدينار ارتفع 24٪ عن ادنى مستوى سجله في 17 مارس من العام الماضي 2,548 يورو وهي نسبة ملحوظة في سوق العملات.

اليوان يسجل أعلى مستوياته أمام الدينار.. وعلى التاجر دفع أكثر بالصين

مدحت فاخوري

العملة الصينية باتت عملة رئيسية بالنسبة للتجار الكويتيين والخليجيين عموما، نظرا لحجم السلع والمنتجات الصينية في السوق المحلي. وقد تراجع الدينار الكويتي مقابل اليوان الصيني خلال عام بمعدل 8٪ حيث بلغت قيمة اليوان مقابل الدينار 20,13 يوانا للدينار الواحد بعد ان كان الدينار الواحد يعادل 21,83 يوانا خلال 2014. وتسعى الصين على المستوى العالمي لادخال عملتها لتكون ضمن العملات الرئيسية في العالم واهمها الدولار والجنيه الاسترليني واليورو والين الياباني. وسعر صرف اليوان حاليا امام الدولار عند 6 يوانات للدولار. وبلغ سعر صرف اليوان الصيني أول من امس اعلى مستوياته مقابل الدينار خلال خمس سنوات، ما أثر على تراجع الطلب الاجنبي على المنتجات الصينية، والذي انعكس على اغلاق عدد كبير من المصانع المتخصصة بالتصدير وحرمان ملايين العمال من العمل. ويعول على ارتفاع العملة الصينية مقابل الدينار الكويتي كسبب رئيسي في ارتفاع معدل التضخم في الكويت، حيث انه لا يخلو متجر او جمعية تعاونية من منتجات صينية، كذلك تراجع ارباح التجار المستوردين من الصين.

السلع البريطانية غالية

وصل سعر صرف الدينار أمام الجنية الاسترليني إلى 2,3 جنيه استرليني في 7 يوليو من عام 2013 لينخفض بعدها الدينار بنسبة 12٪ ويسجل أدنى مستوى له مقابل الجنيه الاسترليني، حيث بلغ 2,06 جنيه لكل دينار في 5 يوليو 2014 ومن ثم يرتفع إلى 2,2 جنيه لكل دينار في مارس 2015 ويضعف بعدها إلى مستواه الحالي عند 2,1 جنيه (465 فلسا لكل جنيه).

.. والسلع السويسرية أيضاً

أما بالنسبة لسعر صرف الدينار مقابل الفرنك السويسري فقد ضعف الدينار خلال العامين الماضيين بنسبة 7,8٪ من 3,347 فرنكات سويسرية لكل دينار (299 فلسا لكل فرنك) الى مستوياته الحالية التي سجلت 3,086 فرنكات لكل دينار (324 فلسا لكل فرنك) ولكن الدينار كان قد سجل اعلى مستوى له في 15 يناير 2015 عند سعر 3,462 فرنكات (289 فلسا لكل فرنك) وبالتالي خسر الدينار عن اعلى سعر له حتى اليوم نحو 11٪ مقابل الفرنك السويسري.

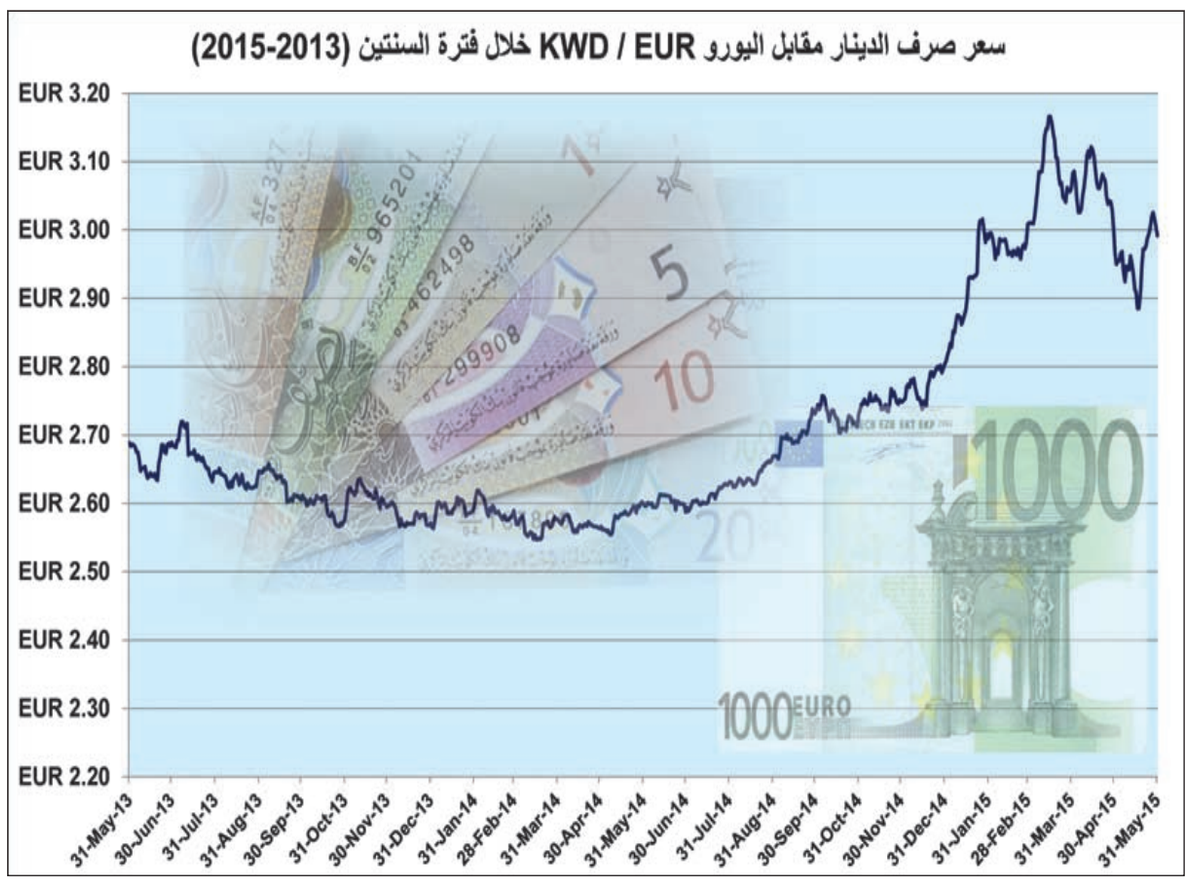

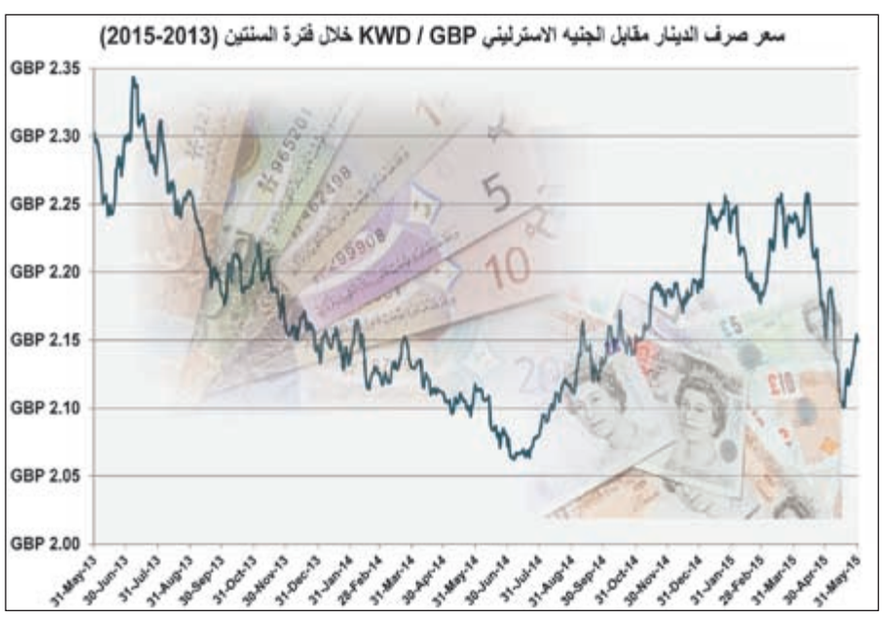

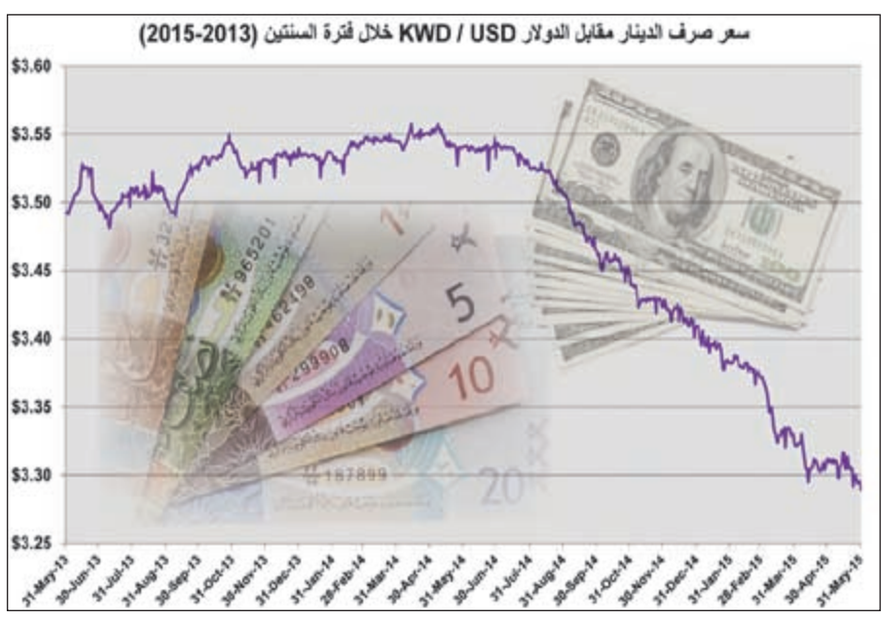

ميزانية الكويت أكثر المستفيدين.. بالملايين

يبدو ان انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار سيكون له تأثير إيجابي على الميزانية العامة للكويت، حيث تشكل الإيرادات النفطية المسعرة بالدولار نحو 90٪ من إجمالي إيرادات الدولة، ويتم تحويل إيرادات النفط من الدولار إلى الدينار في الميزانية العامة. فعلى سبيل المثال كانت المليار دولار قبل سنة تساوي 281 مليون دينار بينما ارتفعت لتساوي حاليا 304 ملايين دينار وبالتالي زيادة في كل مليار دولار من إيرادات النفط بنحو 23 مليون دينار، واذا افترضنا أن الإيرادات النفطية للكويت تساوي 60 مليار دولار على أساس سعر 60 دولارا لبرميل النفط الكويتي وتصدير 2,7 مليون برميل يوميا من النفط الخام، فإن الزيادة المتوقعة للعام المالي الحالي في إيرادات النفط الناتجة عن انخفاض سعر الدينار مقابل الدولار هي في حدود الـ 1,4 مليار دينار، ما يساهم جزئيا في تماسك الإيرادات النفطية.

كان حكراً على مليونيرات معتمدين فقط

فرصة للمستثمرين الكويتيين.. سوق الملكيات الخاصة الأميركي سيفتح قريباً

مدحت فاخوري

يبدو أن فرصة استثمارية مهمة ستفتح أمام المستثمرين الكويتيين، اذ ستفتح الولايات المتحدة الأميركية اسواق الاستثمار في الملكيات الخاصة امام جميع المستثمرين في أكتوبر المقبل، بعد ان ظل هذا النوع من الاستثمار محتكرا من قبل المليونيرات المعتمدين فقط دون غيرهم من المستثمرين العاديين.

وفي تفاصيل الخبر، فإن لجنة الأوراق المالية والبورصة الأميركية «SEC» ستنتهي من التعديلات الاخيرة من القانون الجديد والمعروف باسم «قانون جوبز» أو «JOBS Act» وهو اختصار لـ «Jumpstart Our Business Startups (JOBS) Act» والذي يعني بالعربية «تحريك قطاع الأعمال». وسيعمل التعديل الجديد على فتح سوق الملكيات الخاصة الأميركية أمام المستثمرين الأجانب، حيث يتميز هذا النوع من الاستثمار بكبر حجم ارباحه وعائداته المعروفة تاريخيا بانها هائلة. فوفقا لتقرير لشركة كوفمان للأبحاث ـ هي مؤسسة غير ربحية ـ فإن ارباح الشركات التي تستثمر في الملكيات الخاصة لا تقل في المتوسط عن 27٪ سنويا، وهو ما يقدر تقريبا بنحو 4 أضعاف ارباح العائدات في اسواق الاسهم العادية.

وتطمح الولايات المتحدة من خلال هذه الخطوة إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية. فبحلول أكتوبر القادم سيتسنى للمهتمين من الكويت بالاستثمار بالولايات المتحدة الدخول إلى أحد اكبر الأسواق للملكيات الخاصة في العالم.

ويقول مؤسس كرود ابيليتي وايني موليغان: إن هذا الاتجاه قد يسحب البساط من تحت اسواق الأوراق المالية الأميركية التي قفزت أرباحها كثيرا، وايضا لأن جذب اموال المستثمرين من خلال الاكتتاب لم يعد ممكنا مثل السابق. فعلى مدى العقد الماضي، بدأ سيناريو «الطرح للاكتتاب IPO» في الانهيار، حيث اتجهت الشركات إلى الإبقاء على اسهمها خاصة لفترات اطول، والاتجاه إلى زيادة رأس المال من خلال الأسواق الخاصة لتخلف لنفسها قيمة خاصة. وينذر ذلك بأنه لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على سوق الأوراق المالية من اجل الاحتفاظ بنفس وتيرة النمو التي اعتادت عليها الشركات او المستثمرون الأفراد.